Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

التنمية في الوطن العربي من منضور الدراسات الاكاديمية العربية

Development in the Arab world from the perspective of Arab academic studies

بوطة عبد الحميد
Boutta Abdelhamid
bouttaha2012@hotmail.fr
الجامعة سطيف–2–
University of Setif2

تاريخ الاستلام : 13-09-2018
تاريخ القبول : 29-11-2018

ملخص :

يتناول هذا المقال مسالة اسالت الكثير من الحبر واهمت الكثير من الباحثين ،وهي مسالة التنمية في الوطن العربي وفي الجزائر بصفة خاصة ،ويتعرض هذا المقال لمفهوم التنمية ومؤشراتها بصفة عامة ،ولأهم معيقات التنمية في شتى المجالات ،كما يرصد من خلال دراسات اكاديمية لباحثين من الوطن العربي واقع الحال في الوطن العربي في مجالات مختارة من مجالات التنمية(الثقافية السياسية، الاجتماعية، التربوية ،الاقتصادية) وما يتخللها من معيقات ضلت تكبح تطور هذه المجتمعات، حيث تنوعت الدراسات العربية الأكاديمية في معالجة الموضوع بتنوع زوايا المعالجة لتخلص في الأخير إلى نتائج عديدة ومتنوعة تدلل على مدى خطورة الغفلة عن أهمية ودور التنمية خاصة تنمية الموارد البشرية.

الكلمات المفتاحية : التنمية، التنمية البشرية، مؤشرات التنمية البشرية، مجالات التنمية البشرية، معيقات التنمية البشرية، الدراسات الاكاديمية العربية.

Abstract:

This article examines an issue which consumed a lot of ink and interested many researchers; It's the question of development in the Arab world generally, and in Algeria in particular. This article deals with the concept of development, its indicators in general, and the most important obstacles to development in various fields. Through academic studies carried out by researchers from the Arab world, it monitors the reality in the Arab world in selected areas of development (cultural, political, social, educational and economic) and the permeating obstacles that inhibits the development of these communities, where the academy Arab studies varied in the treatment of the subject according to the variety of treatment angles. At last, it arrives to many varied results that demonstrate the seriousness of neglecting the importance of the role of development, especially the development of human resources.

Keywords: human development, human development indicators, the areas of human development, obstacles to human development, academic studies.

مقدمة:

إن موضوع "التنمية البشرية في الوطن العربي" موضوع مركب ومعقد وبالغ الأهمية، إذ إن الوقوف على التنمية فيه يستدعي منا الإلمام بكل جوانب الموضوع وربطه بمواضيع مساوقة له إجبارا لما لها من علاقة ترابطية نظريا، وواقعيا وعمليا. وهذا يستدعي منا فرزمجالات التنمية كلا على حدى للاستبصار في اهم العوائق التي تتخلل هذه المجالات ،فعند الحديث عن التنمية البشرية، فإننا نتحدث عن التنمية (الثقافية،الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية) بل إن البحث في مرتكزات هذه الأخيرة لا يكون بمنأى عن الأولى باعتبارها محركا وهدفا لها في نفس الوقت .إن أهمية موضوع التنمية ترتبط بالدرجة الأولى بأهمية التنمية البشرية حيث يلعب الإمكان البشري الدور الهام في إنجاح كل أنواع التنمية الأخرى جزئية كانت أم شاملة، مؤقتة أم مستديمة، قطرية كانت أم قومية، وبالتالي فإن كل عائق من معيقات التنمية بكل أنواعها مرده إلى مجمل الاختلالات التي تصيب التنمية البشرية، وتنعكس مباشرة على أنواع التنمية الأخرى، مما يخلف عوائق جديدة تقف بدورها من جديد في طريق التنمية البشرية.وفي هذا المستوى من المقاربة المنهجية سوف نحاول طرح سؤال لفتح باب التقصي النظري والميداني معتمدين في ذالك على بعض الاعمال العلمية الاكاديمية العربية باقلام المشتغلين بالبحث العلمي في مختلف حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية ، خاصة ما تعلق منها بالمجهودات البحثية من مقالات علمية ورسائل الدكتوراه والماجستير ، فما هي منجزات وعوائق التنمية في المجتمعات العربية في المجالات (التربوية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية) فيما يعرض في بعض الدراسات العربية خاصة الاكاديمية منها ؟ وكيف تصف هذه الدراسات اهم الارتباطات بين الواقع التنموي والتنمية البشرية خاصة في الوطن العربي ؟.

2. التنمية البشرية المفهوم والمؤشرات:

1.2 مفهوم التنمية و التنمية البشرية:

يعد تعريف كمال التابعي للتنمية من أنسب التعاريف في هذا المقام ، حيث عرفها "بأنها مجموعة عمليات ديناميكية متكاملة، تحدث في المجتمع من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسة اجتماعية محددة، وخطة واقعية مرسومة، وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، وتعتمد هذه العملية على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة، للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع؛ وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع"[1].وفي سياق ضبط مفهوم التنمية البشرية يجدر بنا الإشارة إلى مفهوم الموارد البشرية؛ فالموارد البشرية هي واحدة من أهم عناصر الإنتاج، حيث يقصد بها في القطاعات الإنتاجية والمؤسسات ومختلف المشروعات جميع الأفراد العاملة بها، أما على مستوى الدولة تعني كل السكان الذين يحملون جنسية هذه الدولة ويقيمون بها بصفة دائمة، ونقصد بها في هذه المقال كل سكان القطر العربي دون استثناء، وبناء عليه يكون مفهوم التنمية البشرية -حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 1990- عملية تهدف إلى زيادة الخيرات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيرات بلا حدود، وتتغير بمرور الوقت، أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية؛ تتركز الخيرات الأساسية في ثلاث هي: "أن يحيى الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على المواد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة"[2].وتطور هذا المفهوم سنة 1993 حيث تم تعريف التنمية بأنها: "تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس"؛ وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس تعني إعطاء كل فرد فرصة للمشاركة فيها"[3].

2.2 مؤشرات التنمية البشرية:

كما يمكننا الوقوف على واقع التنمية البشرية من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات التنموية التي أوردها إبراهيم العيسوي من خلال بحثه: "مؤشرات قطرية للتنمية البشرية" في الفصل الثامن من الكتاب الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "التنمية العربية الراهن والمستقبل"[4].ولسنا بصدد الاعتماد على هذه المؤشرات بهدف رصد مستوى التنمية في الوطن العربي بشكل دقيق ومتخصص لان هذا من شان المؤسسات البحثية الكبيرة بل الهدف من ذالك هو تبيان اهم المؤشرات التي قد تتمحور حولها الدراسات الاكاديمية التي سوف يتم التطرق لها في هذا المقال عرضا وتحليلا واستنتاجا ،ومن هذه المؤشرات المحددة لهذا الواقع ما يلي:

-الوفاء بالاحتياجات الأساسية (الصحة، التغذية، التعليم، الثقافة، الإسكان).

-المشاركة في التنمية وتتضمن: (فرص العمل، توزيع الدخل والثروة، المشاركة في اتخاذ القرارات).

-تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات: (الغذاء، العلاقات الاقتصادية، التكنولوجيا، الثقافة).

-الأمن الاجتماعي والسلامة العامة: (صيانة البيئة، التطورات السكانية، تطوير قاعدة المعلومات).

-قضايا تنموية أخرى ولها علاقة وطيدة بواقع تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي.

3. معيقات التنمية البشرية في مجالات مختارة:

1.3المجال التربوي:

حيث تتجلى أزمة التربية بوضوح من خلال فشل المؤسسات التربوية والتعليمية، حيث نلاحظ تدني مستويات الوعي والاستيعاب، وبروز بعض المظاهر كالتسرب المدرسي وغيره.وكل ذلك شديد الصلة بسوء التخطيط التربوي، وغياب الاهتمام ببناء الإنسان الفعال والمسؤول، والذي يمكن من خلاله إحداث الإقلاع الحضاري، وهذا أحد جوانب الهدر في الإمكان البشري.وسوف نتطرق لبعض المعيقات المرتبطة بهذ المجال في ما يأتي من هذ المقال.

2.3 في المجال الاجتماعي:

نجد تفكك العلاقات الاجتماعية بسبب ظاهرة التمدن (الانتقال من القرية إلى المدينة) في شكل غير مخطط ومنظم، حيث نسجل تراجع الصناعات الحرفية أمام توسع التجارة الخارجية والانفتاح على الأسواق العالمية، في حين أدت حركة الهجرة إلى العديد من الاختلالات الديمغرافية والحضرية, بسبب افتقار المهاجرين للمدن إلى أبجديات الحياة المدنية، كذلك افتقارهم للمهارات المطلوبة في مؤسسات المدن، فيعاني كثيرهم من البطالة، وتنتشر بينهم بعض المظاهر السلبية، كالسرقة والتسول، مشكلين بذلك أحزمة للفقر والتخلف تتخلل المدن, مع تبدل في القيم والأخلاق الريفية الإيجابية: كالتكفل, التعاون, التسامح, تقاسم الأدوار وغيرها، وإحلالها بنقيضاتها في ظل الحياة الجديدة بالمدينة، وكلها مظاهر تعيق التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والحضاري بصفة عامة.

3.3 في المجال الثقافي:

فإن الخطب أبلغ، إذ إن الأمر يتعلق «بالهوية الثقافية» كونها العاصم الوحيد للموارد البشرية من مظاهر الاستلاب الحضاري بالغير، والاغتراب عن الذات، فإحراز الاستقلال الثقافي يعني خلق مجال حيوي ومستقل تنمو فيه الموارد البشرية نموا طبيعيا يساعد على تفجير الطاقات، وتوجيه القدرات والمهارات الخاصة بأمتنا.إنه من الهام جدا عند دراستنا لموضوع التنمية أن نولي العناية الكافية بالجانب الثقافي، وما يتخلله من معيقات، سواء نابعة من المجتمعات العربية ذاتها، كبعض القيم الرافضة للتطور والتحضر، أو تلك التي قد تلغي هويتنا الثقافية بدعوى التحضر.

4.3في المجال السياسي:

حيث لا حديث عن أي نوع من أنواع التنمية دونما الحديث عن التنمية السياسية، لأن الفعل السياسي المهيمن على السلطة – خاصة – له كل الحق في اختيار البدائل التنموية التي يراها مناسبة، ويسهر بدوره على إدارة العملية التنمية وتوجيهها, في حين قد تعتبر السلطة ذاتها من أخطر المعيقات التنموية، فنجد في وصف الكاتب محمد حسين هيكل لهذه الظاهرة من واقع الأمة العربية ما يفيدنا في قوله: **"لقد ورثت السلطة العربية الحديثة تراثا استبداديا مستمدا من سلطة عصور الخلافة الأموية والعباسية والعثمانية، وهي سلطة تحمل ادعاء دينيا، وسلطة عصور المماليك (بكل مدارسها الثقافية)، وهي سلطة تحمل ادعاء عسكريا، ثم كان التطور اللاحق لهذين العصرين، حيث أن الحكم في العالم العربي أو على الأقل في أكثره، ورث مزيجا من سلطة كليهما فأصبح عمامة خليفة، وسيف مملوك، وزاد القرن العشرون على ذلك نوعا من السلطة الإلكترونية، ابتداء من أجهزة الإذاعة والتلفزيون إلى أجهزة التصنت والتسجيل"**[5].

كما يعرف برهان غليون طبيعة السلطة العربية فيقول: **"تشكل ظواهر انعدام آليات التداول الطبيعي للسلطة واحتكار مراكز القيادة من قبل نخب لا تتمتع في أغلب الأحيان بالحد الأدنى من الأخلاق المدنية، والكفاءة المهنية، وغياب الحريات العامة، وتفاقم الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان، وفرض المراقبة السياسية والفكرية على الأفراد، وهيمنة السلطة الشخصية من النمط الأبوي، والخلط الفاضح بين الدولة والحزب الواحد والقبيلة والطائفة، وتعميم إجراءات التعسف السياسي والقانوني، والتمييز المكشوف بين المواطنين، والقمع والعقاب الجماعيين، كل هذه الظواهر التي لا يمكن أن تخفى على عين أي مراقب، تشكل الحقيقة اليومية للسلطة في المجتمعات العربية، وتعكس القطيعة التي لا تكف عن التفاقم بين الدولة والمجتمع"**[6].

لقد تحدث حسين هيكل عن توارث بعض المظاهر السياسية والسلطوية، التي تعيق على مر العصور التنمية البشرية في الوطن العربي والإسلامي والعالم النامي بصفة عامة، حيث تحولت هذه المظاهر إلى قيم تتوارثها سلطات هذه الدول إلى اليوم، في حين نجح برهان غليون إلى حد

بعيد في تعداد أهم المعيقات السياسية للتنمية في الوطن العربي من خلال تعريفه بطبيعة السلطة العربية.

5.3 في المجال الاقتصادي: فنجد أزمة المديونية تقضي بتدخل المؤسسات المالية الدولية في الشؤون الداخلية، مما يعزز تبعية اقتصاديات الدول العربية للاقتصاد الغربي الرأسمالي وما يترتب عن ذلك من تأثيرات.

4:التنمية وفخ التغريب: تعد الدراسة التي قام بها الطالب عميرات عبد الحكيم سنة 2004-2003 المقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان "التنمية ومشروع التغريب، قراءة تحليلية سوسيولوجة لبعض المعاني الكامنة في فكرة التنمية"[7] إشراف: الدكتور خليفة بوزبرة كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر، من الإسهامات المفيدة كونها أولت عناية كافية لتصفح جوهر التنمية في البلدان النامية وفي الجزائر على الخصوص، وقد توجهت هذه الدراسة بالنقد اللاذع لفكرة التنمية التي يتغنى بها المجتمع الغربي وهو يسوقها للمجتمعات التي وصفها مفكروه بالمجتمعات النامية، وفي تحديده للإشكالية يرتكز بالأساس على فكرة مفادها إن الإخفاقات التي واجهت التنمية لا يرجع إلى العوائق التي تواجه عملية التنمية رغم وجود العوائق، إنما يرتبط هذا الإخفاق بالدرجة الأولى بطبيعة فكرة التنمية في حد ذاتها، وبمضامينها وبمقاصدها وبمراميها، وحسب الباحث فقد زادت عملية التنمية المنتهجةوالمستقاة من الغرب الطين بلة، كونها عمقت التخلف وعقدت الأوضاع في هذه البلاد، وشدت روابط التبعية في مختلف المجالات نحو العالم الصناعي المتقدم.ويرى الباحث أنه رغم فشل التنمية الموجهة للعالم الفقير والثالث في أغلب أنحاء العالم، إلاّ أن المؤسسات الاقتصادية المانحة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية مازالت تضطلع بالإشراف عن الاقتصاديات التي انهارت بسبب توجهاتها.وتساءل الباحث عن إمكانية كون التنمية فكرة ومشروع أخفى من المرامي والأهداف عكس ما كان يبديه وتظهره خطاباته، كما تساءل عن إمكانية اعتبارها آلية من آليات التغريب الساعي إلى تأبيد الهيمنة وتعميق التبعية لتسهيل النهب.

وضمن سياقات افتراضية عامة كان قد طرحها الباحث ،صاغ بأكثر دقة مجددا العناصر الفرضية، والتي اعتمدها كإجابة عن تساؤلاته المضمنة في الإشكالية، حيث افترض: أن التنمية تمحورت حول استبطان رؤية الآخر من خلال النظرة المتمركزة على الذات والقائمة على عناصر تميزية، يزعم الغرب كذات حضارية أنه تفرد بها.هذا الاستبطان حسبه؛ أوحى إلى المجتمعات غير الغربية خاصة العربية بالحاجة الضرورية والحتمية إلى التنمية التي صيغت عند تقاطع منطق الفعالية المعرفية للعلوم الاجتماعية ومنطق الفعالية الاديولوجية للرأسمالية النازعة نحو الامتداد والهيمنة.ويرتبط الأمر كله إلى حد بعيد بشكل من أشكال التغريب الذي بدأ قبل ظهور التنمية ذاتها، ليس التغريب بغرض اللحاق والتماثل وإنما الهادف إلى تأبيد التبعية والإلحاق.

وفي تحديد الباحث للعينة أدرج كل النظريات التي كانت تمثل الإطار المرجعي لمختلف التجارب التنموية في العالم الثالث؛ والتي تتميز بالسياق التطوري، والتي تنظر للتخلف كمرحلة تأخر زمني؛ وللتنمية على أنها بالضرورة الطريق الحتمي لاستدراك التأخر، هذه النظريات التي تماهت مع نظريه النمو الاقتصادي، الذي شكل المرجعية الوحيدة لمختلف الخطابات الرسمية نحوالتنمية، وبالتحديد خطابات الأمم المتحدة ومؤسساتها، بالإضافة إلى تناول الباحث للتجربة الجزائرية في التنمية كعينة نموذجية.وقد اعتمد الباحث منهجية ارتكزت بالأساس على الاستقراء التاريخي لمفهوم الغرب في حد ذاته لقضية التنمية والتخلف من خلال الرؤيا التي صاغها لذاته، والآخر ضمن علاقة يصبح نموذجه التصوري المعرفي هو النموذج السيد في التقدم والتنمية ضمن مركزية ثقافية وغلبة حضارية، تحددها المصالح الإيديولوجية الرأسمالية.كما اعتمد الباحث نموذجا عمليا تطبيقيا تمثل في التجربة الجزائرية في التنمية، معتبرا إياها نواة وجوهر مضمون الطرح التنموي الغربي للنموذج القائم على قيم التصنيع والتحويل التكنولوجي ليستنتج أن عملية التنمية في الجزائر تنتقل من فشل إلى آخر، ومن تبعية إلى أخرى؛ تحت إشراف تداولت عليه أطراف متعددة ومتنوعة غير أنها تشترك في كونها خادمة لعناصر البيئة الإيديولوجية المعرفية التي انبثقت عنها رؤى وتصورات التنمية.وفي نتائج الدراسة أكد الباحث في خاتمة بحثه ما تم افتراضه في الإشكالية،أن التنمية مضمون من مضامين التقدم بمفهومه الغربي القائم على التوجه الكمي والصفة المادية المحضة، قابلة للقياس والحساب من خلال مؤشرات النمو الاقتصادي الذي اجتهد في إبراز سبله وكيفيات تحقيقه الاتجاه التطوري الخطي، وعلى رأسه "روستو" "وموركان" و"ماركس" و"بارسونز"، مسترشدين في ذلك بالكيفية والطريقة التي حدث بها في الغرب. ويستطرد الباحث مستنتجا أنه ما دامت التنمية لا تخدم الأهداف التي بعثت ووجدت من أجلها، وهي حقيقة أصبحت واضحة وجلية يوما بعد يوم، فهي بالضرورة تخدم أهدافا مغايرة وعكسية تحافظ من خلالها على المصالح الغربية والمركز الرأسمالي التوسعي.ويتساءل الباحث في النهاية حول إمكانية استبعاد الغرب، ويخلص إلى استحالة الأمر، ويعطي بعض الحلول المعرفية التي تتمثل في معرفة منطلقات الفكر الغربي وأسس تفكيره، واستنطاق الجوانب الصامتة في معارفه ونظرياته وتطوراته؛ ويطرح الباحث بذلك حلا بديلا للتنمية يتمثل في فكرة التجدد الذاتي، انطلاقا من القيم الذاتية للأمة، دون إهمال لمنجزات الغرب التكنولوجية، من خلال التفاعل والاستفادة الواعية من منجزات الغرب والمكتشفات

العلمية.ليخلص الباحث في النهاية إلى أن تطويع المكتشف النظري والعلمي والمنجز الغربي وفق شروط وحيثيات الواقع الذاتي هي أول خطوة في طريق إحداث التطور والنهوض، بدل اجترار تجارب تنموية أثبتت فشلها، وتتراكم آثارها المدمرة عند كل محاولة لإعادة بعثها.

5:التنمية وسبل الخلاص:تعتبر دراسة الأستاذ الطاهر سعود الموسومة بـ:"التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي" [8]في مؤلفه الصادر عن مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد الطبعة الأولى **2006** من الدراسات الهامة في التأصيل لمفهوم التنمية والتخلف، بعيدا عن الإغراق في النظريات الغربية والتي امتازت بالمحدودية والقصور في فهم وتفسير وتغيير الواقع المجتمعي في المجتمعات النامية، كما أنها محاولة جادة لإعادة بعث وإحياء فكر مالك بن نبي حول ماهية التخلف والسبل الفعلية لمكافحته.وفي تحديد الباحث للإشكالية يرى بأن التراث الفكري العالمي المهتم بقضايا التنمية والتخلف، في مختلف التخصصات وحقول المعرفة يجتمع على حقيقة كون ظاهرة التخلف تتسم بالتعقيد؛ في حين تنوعت النظريات واختلفت في تحديدها للعوامل المسببة لهذه الظاهرة، فمنها ما يعزوها للظروف الجغرافية والعرقية، ومنها ما يرجعها للبنية الثقافية التي تميز المجتمعات المتخلفة، ومنها ما يفسر التخلف بحركة التوسع الاستعماري، وسيطرة أوربا على كثير من المجتمعات الأمريكية والأفروآسيوية، في حين ذهبت بعض الدراسات للنظر إلى ظاهرة التخلف من خلال التركيز على مجموعة من المؤشرات، كمستوى المعيشة وظروف الإسكان والصحة والتعليم، والدخل القومي والتأمين الاجتماعي؛ وحسب الباحث فإن هذا التشعب النظري حال دون رسم حلول واستراتيجيات واضحة للخروج من وضعية التخلف، حيث وجدت هذه الطروحات النظرية مجالا للتطبيق في الدول المتخلفة حديثة الاستقلال، فانطلقت الكثير من التجارب التنموية آخذةً بسياسة التصنيع، والتنمية الاقتصادية كاستراتيجية للخروج من التخلف مغفلة لكثير من الحقائق التي تميز المجتمعات المتخلفة ككونها زراعية بالدرجة الأولى، ومن جهة أخرى رسخ عند الكثير من المجتمعات المتخلفة فكرة الخلاص من الثقافات والقيم المحلية وإحلال الثقافة والقيم الحديثة المستوردة من المجتمعات الصناعية المتقدمة.أما الاتجاه الذي يركز على مستوى المعيشة والصحة ومؤشرات عديدة تتعلق باستخدام بعض الوسائل التكنولوجية، والصناعات الاستهلاكية, والاهتمام بمظاهر التقدم من خلال منطق تكديس الأشياء المستوردة في ظل مجتمع يفتقد إلى ضرورات الحياة، زادت في تعميق التبعية للدول الصناعية، وأنتج تبعية مستمرة دون إحداث تنمية حقيقة، ويرى الباحث أن هذه الرؤيا لم تنبثق من إطار تصوري شامل يضع اليد على مكمن المرض دون أن يغرق في معالجة أعراضه وينسى أو يتناسى أسبابه التي أوجدته، وفي ظل التشعب النظري وما يكتنفه من اختلاف في معالجة قضية التخلف، يعرض الباحث تصور المفكر الجزائري مالك بن نبي لهذه الإشكالية؛ حيث سعى إلى إبراز مشكلة العالم المتخلف باعتبارها قضية حضارية أولا وقبل كل شيء، وفي ظل تحديد الباحث للإشكالية يورد مجموعة من التساؤلات كانت قد تمحورت حولها كتابات مالك بن نبي وتراثه الفكري[9]هذه الأسئلة التي تمحورت حولها كتابات مالك بن نبي، التي اتخذها الباحث كعينة لبحثه مستعينا بالمنهج الاستنباطي (الاستدلالي)، من خلال تتبع أفكار مالك بن نبي حول موضوع التنمية والتخلف، مع استعماله للمنهج المقارن، حيث بين ما قدمته بعض النظريات السوسيولوجية وما قدمه ابن نبي في مؤلفاته، ومحور الباحث إشكاليته حول سؤالين رئيسيين هما: كيف ينظر ابن نبي لظاهرة التخلف وكيف يتصورها؟ كيف ينظر إلى قضية التنمية، وشروط الخروج من وضعية التخلف؟

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث؛ هو عدم التأكيد على أهمية الأفكار التي جاء بها مالك بن نبي فحسب بل على ضرورة تلبية دعوته التي سجلها عبر الكثير من كتاباته، ومن بينها أن ننأى دون الحتميات الفكرية التي تقولب أفكارنا، فلا نرى الأشياء على حقيقتها، فتسد أمامنا آفاق التفكير، وأن نحدد نحن موضوعات تأملنا وتفكيرنا، وأن لا نسلم بأن تحدد لنا من الغير، أي أن نتجاوز الآخر حتى وإن بدا ما عنده نافعا.تجاوز ابن نبي الطرحات التي قدمتها مدرستي التبعية والتحديث من خلال طرحه الذي استوعب الفكر التنموي والواقع المجتمعي، من خلال فهمه لقضية التنمية والتخلف بشكل واضح. كما استنتج الباحث من خلال الاستبصار في فكر بن نبي أن التخلف حالة طارئة تلم بالمجتمع وفق أسباب وملابسات وترتفع عنه عندما يجسد إرادة التغيير، ومن هذه الأسباب ما هو خارجي ومنها ما هو داخلي، ويعطي أولوية ما هو داخلي في الحل على ما هو خارجي. وحسب ابن نبي انه يصحب ظاهرة التخلف مظاهر عديدة، كتمزق شبكة العلاقات الاجتماعية، واتجاهات نحو التكديس والتقليد، وانعدام الفعالية لدى الفرد وقصور المجتمع على تقديم الضمانات الاجتماعية لإنسانه. لأن الإنسان هو محور مشكلة التخلف ففي حركته، حركة المجتمع والتاريخ وفي ركوده ركودهما. وكل محاولة إقلاع حضاري يجب أن تبدأ من إصلاح الإنسان، من خلال الصياغة الثقافية للإنسان، لأن الفعل الثقافي هو أساس الفعل التنموي؛ كونه يوثق شبكة العلاقات بين أفراد المجتمع، ويزرع في الإنسان الفعالية التي فقدها، ويعيد له ثقته بنفسه، كما يعمل الفعل الثقافي على توجيه الإنسان نحو عالم الأفكار والإبداع الذاتي، بدل التمحور حول عالم الأشياء وتقليد الغير.ومن النتائج التي توصل إليها الباحث، ضرورة أن تتحرر شعوب العالم المتخلف من وساوس الاستثمار المالي الذي يرهن سيادتها، وتسخر رأسمالها الاجتماعي بعيدا عن التبعية.

6:التنمية والفعل السياسي:الدراسة الثالثة وهي أطروحة الباحث فارس رشيد البياتي، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدانمرك للحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد العام 2008-2009. إشراف: د.عبد المنعم صالح مصطفى[10].لقد وسمت هذه الأطروحة بـ: (التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي) لبيان أن المحدد السياسي هو العامل الرئيس المؤثر في عمليات التنمية الاقتصادية عربياً، وأن التنمية الاقتصادية رهن البيئة السياسية.وفي تحديد الباحث للإشكالية وتبيان أهمية بحثه يرى: أن البيئة السياسية صاحبة القرار التي طالما تضع المحددات أمام الباحث الاقتصادي الذي يمتلك القدرات الخلاقة في دراسة مشكلات المجتمع الاقتصادية، ويقترح الحلول المناسبة لها دون أن يمتلك القرار الأخير في التشريع ووضع أفكاره موضع التنفيذ، هي التي تشكل سبباً من أهم أسباب التخلف الاقتصادي.وفي تحديد الباحث لمشكلة الدراسة رأى بأن البيئة السياسية في الوطن العربي تساهم في خلق العديد من المشاكل الاقتصادية، كانخفاض الإنتاج، وعدم كفاءته، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، مع وجود ثروات غير مستغلة، وفي حالة استغلالها لا تستغل الاستغلال الأمثل، كما تساهم البيئة السياسية في الوطن العربي في خلق مشاكل اجتماعية عديدة كسوء توزيع الدخل، وكذلك الزيادة الكبيرة في السكان، وضعف التكنولوجيا الصناعية، ومشكلة البطالة، وسيادة الثقافات غير الاقتصادية، وتخلف البنيان الاجتماعي كارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى التعليم وتأخر المرأة وظاهرة عمل الأطفال.ويرى الباحث أن من الأسباب التي أدت إلى اختياره هذا الموضوع أهمية ضعف أو غياب الفلسفة أو الفكر الاقتصادي الذي يحدد الإطار القانوني والتشريعي، ويضع أصول وقواعد السياسات الاقتصادية، إضافة إلى مخاطر عدم الاستقرار السياسي، والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، وضعف العلاقات العربية، وعدم وجود تشريعات اقتصادية قومية نافذة، وغياب الديمقراطية، وقد أدى كل ذلك إلى وجود حالة من التخوف بين الدول العربية، علاوة على التأثيرات الخارجية التي صادرت حرية الفعل السياسي العربي.وحسب الباحث فإن إهمال التشريعات من قبل البيئة السياسية فيما يتعلق بتنمية القطاعات الإستراتيجية، والتعاون الإقليمي، واستخدام أسلوب البحث والتطوير العلمي له أثره البالغ على عملية التنمية الاقتصادية العربية.... مما تطلب دراسة المشكلة من زاويتها المفعلة لها وهي التأثير السياسي في عملية التنمية الاقتصادي، ومن هنا جاء اقتراحه لهذا البحث. وفيما يتعلق بتحديد المجال الزماني والمكاني للبحث وعينة الدراسة فقد كان الوطن العربي حدا للبحث، وركز الباحث على الوطن العربي كدول ومجموع تمثل أوضاعا جغرافية وفلسفات سياسية واقتصادية متفاوتة، خلال المدة من نهايات القرن العشرين لغاية بدايات القرن الواحد والعشرين، حيث ليس هناك دولة عربية تصلح لأن تكون نموذجاً كافياً لدراسة اقتصاديات الوطن العربي لاختلاف البيئة السياسية الحاضنة لبرامج التنمية.وفيما يتعلق بفرضيات الدراسة يرى الباحث أن هناك جملة من الفرضيات ذات علاقة بموضوع هذا البحث، ولذلك تم اقتراحها لتكون مداراً للبحث والدرس والتحليل واستخلاص النتائج الضرورية وهذه الفرضيات هي:هناك علاقة بين فلسفة الفكر الاقتصادي الذي تتبناه الدولة وبين التشريعات الإدارية والسياسية المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية.هناك علاقة بين البيئة السياسية المتمثلة بالسلطة صاحبة القرار وبين قراءة نتائج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.هناك علاقة بين القرار السياسي ومشاريع التكتلات الإقليمية والعالمية والأسواق المشتركة وانعكاساتها على الاقتصاد العربي.هناك علاقة بين البيئة السياسية وحركة الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال في الوطن العربي.هناك علاقة بين التخطيط والبحث العلمي للدولة وبين التنمية الاقتصادية.هناك علاقة بين سيادة الثقافات غير الاقتصادية وتخلف البنيان الاجتماعي وارتفاع مستوى الأمية وانخفاض التعليم وتأخر المرأة والإنفاق ألبذخي وبين التخلف الاقتصادي وصعوبات التنمية الاقتصادية.هناك علاقة بين الأمن السياسي والقومي للدول العربية وعملية التنمية الاقتصادية.هناك علاقة بين الديكتاتورية في الحكم والتبعية للقرار وعدم الاستقرار السياسي وبين التنمية الاقتصادية.[11]

وقد تم إثباته للفرضيات كنتائج للدراسة حيث توصل الباحث مستعينا بالمنهج التاريخي الوصفي والمنهج الإحصائي من خلال دراسة وتحليل مادة البحث من معلومات وفرتها المصادر من كتب ودراسات ومقالات وبيانات وإحصاءات ومؤشرات ووثائق تتعلق بالتنمية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية في الوطن العربي إلى جملة من الاستنتاجات لا يسعنا ذكرها في هذا المقام ونكتفي باهمها:

أن المشروع الأمريكي للشراكة الشرق أوسطية مبني على أغراض ودوافع سياسية واقتصادية وثقافية ستساهم في زيادة تشتت الوطن العربي.غياب حقوق الإنسان في كثير من البلدان العربية وحقوق المرأة السياسية.ضعف وجود ديمقراطية حقيقية توفر المشاركة، وتمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة.حداثة تجربة المجتمع المدني، وعدم مشاركته الفعالة في وضع إستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها.إن التعبئة السياسية تشكل مستوى من مستويات التنمية الاقتصادية وآلية من آلياتها، وتقوم بدورها عن طريق أجهزة وآليات الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة في تطوير الأداء السياسي وإجراءات على الأرض، أو داخل البناء الاجتماعي.أنتجت الأنظمة العربية وخلال تاريخها الطويل حياة سياسية صعبة وقاسية على الإنسان العربي، إما لأنها لم تواكب

العصر ومستجداته، وإما لأنها لم تف بمتطلبات الإنسان العربي في النهضة والعمل العربي المشترك والوحدة وغير ذلك من الأهداف والطموحات، وإما لأن بعضها بقي يمارس السلطة بأسلوب وآليات قديمة لا تتكافأ مع حقوق الإنسان العربي المتعاظمة.إن البيئة السياسية مؤثرة في التنمية الاقتصادية العربية بشكل مباشر من خلال امتلاكها القرار ومتابعة التنفيذ، وقبل ذلك التشريع والقانون الذي يحكم فلسفة اقتصاد البلد.إن انتهاج سياسات اقتصادية ومالية وتجارية تؤهل للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي تزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. حيث أن مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة والمديونية من أبرز المظاهر الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي.[12]

7:النظام التعليمي والتنمية في الجزائر[13]:كان عنوان الأطروحة المقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية، من إعداد الطالب محمد بوقشور، وإشراف أ.د علي بوعناقة، للسنة الجامعية 2009 ــ2010.وفي تحديد الباحث للإشكالية ركز على أهمية التعليم مبينا دوره في التنمية، من جهة أنه سد حاجيات المجتمع من القوى والكوادر البشرية المدربة لشغل الوظائف الشاغرة التي يحتاجها المجتمع فحسب، بل يتوجه الباحث بالنقد لهذا الاتجاه الذي يقف عند تفسير التعليم على أساس الكلفة الاقتصادية والفائدة المادية، ويرى الباحث بأن الهدف الآخر والأسمى للتعليم يكمن في مسايرة التغيرات التي تطرأ على سائر الأنساق الاجتماعية داخل المجتمع وخارجه، وهو الذي يستجيب باستمرار لحاجات المجتمع الفعلية وتطلعاته المتنامية، ويؤكد الباحث على أن النظام التعليمي الناجع ليس ذلك الذي يلبي حاجات اجتماعية قديمة وعابرة، وإنما هو ذلك النظام الذي يقود المجتمع نحو تطوره وازدهاره، ومن هذا المنطلق يتساءل الباحث عما إذا كان النظام التعليمي في الجزائر وراء الإخفاقات التنموية المسجلة طيلة التجربة الجزائرية في التنمية، وقد حاول الباحث من خلال ذلك فهم وتفسير العلاقة بين النظام التعليمي الجزائري والتنمية. وقد محور الباحث إشكاليته حول سؤال عام: هل يمكن تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة التي يطمح إليها المجتمع الجزائري في ظل الواقع الحالي للنظام التعليمي، بما يثيره هذا الواقع من تباين في الرؤى والطرحات، سواء في تشخيص هذا الواقع أو في اقتراح بدائل له. كما اشتق الباحث من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية تمثلت في: من يملك السلطة الفعلية لتنظيم وتسيير شؤون النظام التعليمي الجزائري؟ وكيف تؤثر الظروف الاجتماعية والمهنية للمدرسين على سوء تكوين المتمدرسين؟ هل يضمن النظام التعليمي تكوينا يستجيب لحاجات المجتمع الفعلية، وينسجم مع متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة؟ هل يملك خريجو المؤسسات التعليمية المهارات والمعارف اللازمة التي تؤهلهم لتحمل المسؤولية؟ وهل انتشار البطالة في أوساطهم له علاقة بطبيعة ونوعية تكوينهم؟ كيف كان تأثير الفاعلين السياسيين في الجزائر على السياسات المنهجية لإصلاح النظام التعليمي؟.

وقد تبنى الباحث فرضية عامة مفادها: "حال إخفاق النظام التعليمي الجزائري في إشباع الحاجات الفعلية (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية) دون تحقيق التنمية الشاملة التي يطمح إليها.

أما عن منهج الدراسة فقد اعتمد الباحث على منهج متعدد الجوانب، حيث اعتمد على المنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي للنظام التعليمي في الجزائر، مركزا على العشرية الأخيرة كمرحلة امتازت على حد تعبيره بالصراع الإديولوجي والثقافي حول مشروع المجتمع بين مختلف القوى، التي حاولت الاستثمار في النظام التعليمي، كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وعلى الطريقة الإحصائية لتتبع التطور الكمي بالأرقام والنسب واستخلاص دلالتها. وقد دعم الباحث فصوله النظرية بدراسة ميدانية بولاية سطيف، من خلال الوقوف على النظام التعليمي فيها، من خلال عينة قصدية لمجموعة من المؤسسات التعليمية شملت كل أطوار التعليم من الابتدائي وصولا إلى التعليم العالي، مستعملا العديد من أدوات البحث السوسيولوجي، الملاحظة، وبالمشاركة والمقابلة، والاستبيان، مع أفراد عينة من المعلمين، والأساتذة، والأساتذة الجامعيين، وبعض المسؤولين من لهم علاقة بالنظام التعليمي. وتوصل الباحث للنتائج التالية:

-اهتمام القائمين على شؤون النظام التعليمي في الجزائر في ظل سياسة ديمقراطية التعليم بالكم على حساب النوعية، مما أدى إلى ضعف مخرجات المنظومة التربوية، واختلال علاقتها بسائر الأنظمة الاجتماعية الأخرى، في ظل تخلف مقرراتها وابتعاد مضامينها عن واقع المجتمع الجزائري، إلى جانب اهتمامها بالنظري والتلقيني بدل التطبيقي والحواري، مما أدى إلى هدر وتبذير الإمكان البشري الوطني، وحتى من الموارد المتميزة فهي إما معطلة وغير مستغلة، وإما تهاجر لبلدان أجنبية، ويقترح الباحث وضع أقطاب لتخريج إطارات بنوعية قادرة على قيادة وإدارة التنمية بالجزائر على كل المستويات، ومراعاة متطلبات سوق العمل. كما استنتج الباحث أن عدم إشراك الخبراء والإعلام من داخل وخارج النظام التعليمي، لوضع إستراتيجية للإصلاح حل محله الصراع الإديلوجي بين الفاعلين السياسيين، مما أدى لمقاومة الإصلاح في حد ذاته، رغم بعض الشعارات البراقة كإكساب المتعلمين تكنلوجية حديثة وتدعيم قدراتهم على إدارة المعرفة حيث لا معرفة .وأن الكثير من التخصصات لا تأخذ في الحسبان الطلب الفعلي في سوق العمل، وهذا مؤشر واضح على غياب التكامل والتنسيق بين النظام التعليمي وسائر الأنظمة الاجتماعية الأخرى. وبالرغم عن عدم تقصير الدولة في بناء الهياكل التعليمية، غير أن النظام التعليمي لم يعط اهتماما بالعنصر

البشري الذي يشرف على العملية التعليمية خاصة ما تعلق منها بالجانب الاجتماعي كالسكن وضعف الأجر، مما يحول دون وصول المدرس لمكانة اجتماعية مرموقة، بعيدا عن مصادرة كل حظوظه في أن يكون قدوة للأجيال. وحوصل الباحث نتائج بحثه مؤكدا الفرضية العامة التي انطلق منها في هذه الدراسة "أن النظام التعليمي في الجزائر قد أخفق في إشباع الحاجات الفعلية (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية) للمجتمع، مما حال فعلا دون تحقيق أهداف التنمية التي يطمح إليها.

8:التنمية البشرية والإصلاح الهيكلي: الدراسة الخامسة بعنوان "موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي"، وهي دراسة قام بها د.علي عبد الله من جامعة الجزائر[14].وفي تحديد الباحث للإشكالية بين بأن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية تكشف بأن برنامج الإصلاح الهيكلي المطبق في الجزائر، يقوم على الفصل بين ما هو اجتماعي، وما هو اقتصادي؛ ويغلب ما هو اقتصادي على ما هو اجتماعي، ومعاملة الآثار الاجتماعية على أنها آثار جانبية، على افتراض أن النمو الاقتصادي داء لكل دواء. ويرى الباحث على أن هذا المدخل للتنمية مبتور، ويعاني من خلل جوهري، لارتباط الفعالية الاقتصادية بالفعالية الاجتماعية، باعتبار هذه الأخيرة أداة للحفاظ والدعم والتفعيل.

وسعى الباحث من خلال هذه الدراسة للإجابة على سؤالين هامين: هل يمكن تجزئة التنمية؟ بمعنى هل يمكن الفصل بين الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي؟ هل أهداف برامج الإصلاح الهيكلي قابلة للتحقيق في غياب العناية والاهتمام بالتنمية البشرية؟. وفي تحديد الباحث للمفاهيم، أبرز مكونات برنامج الإصلاح الهيكلي ومحدوديته، وميز بين النمو الاقتصادي والتنمية، كما ميز بين الموارد البشرية ومفهوم التنمية البشرية، مع التأكيد على أهمية هذه الأخيرة في إنجاح تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي. ويرى الباحث أن الدول النامية في برامجها السياسية في العقود: الخامس والسادس والسابع من القرن الماضي اعتمدت نموذجا للتنمية أعطى للدولة أدوارا ضخمة، تجاوزت دور الحماية إلى الرعاية والإشراف، فوجهة الحياة الاقتصادية باعتبارها المالك والمستخدم، والمنظم، والسوق، والبنك في نفس الوقت، مع التضييق على القطاع الخاص والمبادرات الفردية، واتخذت الدولة من التخطيط وسيلة لتدخل رشيد ومنظم. وقد وسمت السياسات الاقتصادية في هذا النموذج بالتحيز للبيئة الاجتماعية من خلال عنايتها بالفقراء بتوزيع الدخول والأصول الإنتاجية لصالح المجموعات الأكثر فقرا، وتوفير مناصب عمل وإنجازات هامة على مستوى إشباع الحاجات الأساسية، ودعم التعليم والصحة، بالمقابل الشح فيما يتعلق بإطلاق الحقوق المدنية والسياسية؛ على أساس المقايضة بين الاحتياجات الأساسية والممارسة الديمقراطية، وأيضا على مستوى القيم الذهنية، كتفشي الممارسات السلبية، والبيروقراطية والاعتمادية الاتكالية، وفي رأي الباحث فقد ساهمت الأمور السابق ذكرها في جعل الناس يعتمدون على الدولة، في حين أن الرفاهية تكتسب بالجهد والعمل المنتج وليس من مصادر تحويلية من الدولة أو من غيرها، وهو ما يمثل مدخلا ضيقا للتنمية. ورغم النجاح المتواضع الذي حققه هذا النموذج، فإنه لم يكن مطردا، بسبب ضغط اختلال التوازنات المالية والنقدية، لانخفاض موارد النقد الأجنبي، وثقل المديونية الخارجية، وخدمت الدين، وبظهور طبقة من هذه الدول تراكمت لديها الثروة، وساند ذلك من الخارج انهيار النظام الاشتراكي، تولدت اتجاهات سياسية واقتصادية باتجاه الخيار الرأسمالي. ويرى الباحث أن ظهور النموذج التنموي الثاني في الدول النامية كان مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، بظهور موجة عالمية واسعة، ترتكز على تفعيل آليات السوق وتحويل ملكية القطاع العام إلى الخاص، وتحرير العلاقات الاقتصادية، فنادى هذا الاتجاه إلى الحق والقوة الطبيعية في السوق لتوجيه الموارد وتحديد الأسعار، وتوفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية والمحلية، ويعكس هذا النموذج هدفين أساسيين، تحقيق وتشجيع المشروعات الخاصة، والحد من الإنفاق العام للدولة. كما توجه الباحث بالنقد إلى بيان محدودية برنامج الإصلاح الهيكلي بالجزائر مركزا على جملة من النقاط أهمها: أنه رغم تحقيقه التحسن في الأداء على مستوى التضخم والعجز الداخلي والخارجي، مع ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي، كان مستوى النمو المحقق3 بالمائة؛ يرجع إلى عوامل خارجية أكثر منها داخلية، حيث صاحب هذا النمو تراجع محسوس في نسبة النمو في القطاعات الإنتاجية. ويرى الباحث أن ما تحقق من نتائج إيجابية كان على حساب الجانب الاجتماعي، كتراجع القدرة الشرائية، وانتشار البطالة والفقر نتيجة التسريح الجماعي للعمال، حيث ارتفعت البطالة إلى نسبة 30 بالمائة، وأضحى 40 بالمائة من السكان في دائرة الفقر، مع انتشار مظاهر التسول والتشرد والإعاقة، وعمالة الأطفال، والأمراض الاجتماعية كالمخدرات، والانحلال الخلقي، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما انعكس انخفاض مخصصات التعليم بالسلب على منظومة التربية والتكوين على المستوى الكمي والنوعي، وعرفت النفقات الصحية تراجعا أدى إلى تدني المستوى الصحي، فانتشر مرض الجرب والسل والملاريا، هذه المؤشرات وغيرها غيرت ترتيب الجزائر من حيث مستوى التنمية من 95 إلى 100 ثم إلى 106 بسبب تراجع مؤشرات التنمية. واستنتج الباحث أن سياسة الإصلاحات الهيكلية من خلال الانتقال من النقيض إلى النقيض باعتبار أن التخطيط والسوق ضدان لا يجتمعان، ويتعين اختيار الواحد منهما دون الآخر بشكل كامل كآلية وحيدة خطأ جسيم. ففلسفة الإصلاح الاقتصادي تختزل مفهوم التنمية إلى مجرد نمو اقتصادي، في حين أن الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي ونصيب الفرد ومعدلات الادخار تمثل

جزءا من المتغيرات الأساسية التي تتضمنها عملية التنمية، وأن حدوث نمو اقتصادي لا يعني بالضرورة حدوث تنمية.أن الجوانب المرتبطة بالتنمية البشرية كالتعليم والتدريب والرعاية الصحية والهجرة والبحث عن المعرفة هي البديل الحقيقي لإنجاز التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي فإن التنمية عملية شاملة تساهم فيها القيم المادية وغير المادية على حد سواء.

8. خاتمة: لقد تنوعت الدراسات السابقة في معالجة موضوع تنمية وتسيير الموارد البشرية بتنوع زوايا المعالجة لتخلص في الأخير إلى نتائج عديدة ومتنوعة تدلل على مدى خطورة الغفلة عن أهمية ودور تنمية وتسيير الموارد البشرية.حيث خلصت هذه الدراسات إلى أن تطويع المكتشف النضري والعلمي والمنجز الغربي وفق شروط وحيثيات الواقع الذاتي هي أول خطوة في طريق إحداث التطور والنهوض بدل اجترار تجارب تنموية أثبتت فشلها وتتراكم آثارها المدمرة عند كل محاولة لإعادة بعثها.وأن كل محاولة إقلاع حضاري يجب أن تبدأ من إصلاح الإنسان، من خلال الصياغة الثقافية للإنسان، لأن الفعل الثقافي هو أساس الفعل التنموي؛ كونه يوثق شبكة العلاقات بين أفراد المجتمع، ويزرع في الإنسان الفعالية التي فقدها،ومن الدراسات السابقة ما نوه بأهمية التعبئة السياسية كونها تشكل مستوى من مستويات التنمية الاقتصادية وآلية من آلياتها، وتقوم بدورها عن طريق أجهزة وآليات الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة في تطوير الأداء السياسي وإجراءات على الأرض، أو داخل البناء الاجتماعي.كما أن التنمية السياسية شديدة الارتباط بمشكلة التنمية البشرية خاصة في الوطن العربي،فحالة عدم الاستقرار السياسي واردة مع كيفية استلام السلطة وكيفية المحافظة على النظام السياسي بالكمية والنوعية التي تجعل السلطة تضحي بكثير من البرامج الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنجاح برامجها السياسية والمحافظة على النظام السياسي، ففي الجزائر وبالرغم من عدم تقصير الدولة في بناء الهياكل التعليمية، غير أن النظام التعليمي لم يعط اهتماما بالعنصر البشري الذي يشرف على العملية التعليمية، خاصة ما تعلق منها بالجانب الاجتماعي كالسكن وضعف الأجر، مما يحول دون وصول المدرس لمكانة اجتماعية مرموقة، بعيدا عن مصادرة كل حظوظه في أن يكون قدوة للأجيال، حيث بقي المتمدرس حقلا للتجارب تتجاذبه أهواء السياسيين وولاءاتهم، وقد توصلت بعض الدراسات السابقة إلى أن النظام التعليمي في الجزائر قد أخفق في إشباع الحاجات الفعلية (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية) للمجتمع، مما حال فعلا دون تحقيق أهداف التنمية التي يطمح إليها.في حين ترى الدراسة التي ركزت على تسيير عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر أن سياسة الإصلاحات الهيكلية من خلال الانتقال من النقيض إلى النقيض باعتبار أن التخطيط والسوق ضدان لا يجتمعان، ويتعين اختيار الواحد منهما دون الآخر بشكل كامل كآلية وحيدة خطأ جسيم، وأن فلسفة الإصلاح الاقتصادي تختزل مفهوم التنمية إلى مجرد نمو اقتصادي، بعيدا عن الجوانب الحقيقية المرتبطة بالتنمية البشرية، كالتعليم والتدريب والرعاية الصحية، والهجرة والبحث عن المعرفة ،كونها البديل الحقيقي لإنجاز التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي فإن التنمية عملية شاملة تساهم فيها القيم المادية وغير المادية على حد سواء.

9. قائمة المراجع:[1]

1-الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي دار الهدى للطباعة والنشر التوزيع، بيروت لبنان ط1 2002

2-عدل حسين،نادر فرجاني وآخرون التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان ط 2: 1985 .

3-عميرات عبد الحكيم :التنمية ومشروع التغريب قراءة تحليلية سوسيولوجية لبعض المعاني الكامنة في فكرة التنمية ،رسالة ماجستير،قسم علم الاجتماع ،جامعة الجزائر،الجزائر،2004 ،2005 .

4-علي عبدالله " موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي"،مجلة الباحث ،العدد 02 / 2003 ،الجزائر.

5-فارس رشيد البياتي:التنميةالإقتصادية سياسيا في الوطن العربي،رسالةدكتوراة،كلية الإدارة والإقتصاد،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنيمارك ،عمان 2008 . -**academy.org**

6- فؤاد إبراهيم: "التنمية المستقلة...قراءة أولية في عوامل الإخفاق و شروط النجاح" الكلمة العدد 11 منتدى الكلمة للدراسات و الأبحاث بيروت لبنان سنة 1996.

7- محمدبوقشور ،النظام التعليمي والتنمية في الجزائر دراسة سوسيولوجية :أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية ،قسم علم الإجتماع،جامعة قسنطينة ،الجزائر :سنة 2009 2010 .

8- منير الحمش "العولمة و التنمية البشرية"،مجلة شؤن الاوسط،مركز الدراسات الإستراتيجية،العدد:107 ،بيروت لبنان،سنة:2002 .

9-كمال التابعي تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية. **www/kotobarabia/com**

10. هوامش:

[1]كمال التابعي تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، ص:21 www/kotobarabia/com

2- منير الحمش "العولمة و التنمية البشرية"،مجلة شؤن الاوسط،مركز الدراسات الإستراتيجية،العدد:107 ،بيروت لبنان،سنة:2002 ص:52

[3]- منير الحمش المرجع السابق ص 53

[4] يمكن الرجوع إلى :عدلجسين،نادر فرجاني وآخرون التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان ط 2: 1985 ص ص (219, 271)

[5]- فؤاد إبراهيم: "التنمية المستقلة...قراءة أولية في عوامل الإخفاق و شروط النجاح" الكلمة العدد 11 منتدى الكلمة للدراسات و الأبحاث بيروت لبنان سنة 1996 ص74

[6]- المرجع السابق نفس الصفحة.

[7])عميرات عبد الحكيم :التنمية ومشروع التغريب قراءة تحليلية سوسيولوجية لبعض المعاني الكامنة في فكرة التنمية ،رسالة ماجستير،قسم علم الاجتماع ،جامعة الجزائر،الجزائر،2004، 2005 .

الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي دار الهدى للطباعة والنشر

[8]التوزيع، بيروت لبنان ط1 2002 .

[9] الطاهر سعود، المرجع السابق،ص ص:21،22 .

[10]) فارس رشيد البياتي:التنميةالإقتصادية سياسيا في الوطن العربي،رسالةدكتوراة،كلية الإدارة والإقتصاد،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنيمارك ،عمان 2008. Htt .p // www.ao-academy.org

[11] فارس رشيد البياتي، المرجع سابق ص ص: (18 ،19)

[12] فارس رشيد البياتي، المرجع السابق ص ص: (296 ،304)

[13]محمد بوقشور ،النظام التعليمي والتنمية في الجزائر دراسة سوسيولوجية :أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية ،قسم علم الاجتماع،جامعة قسنطينة ،الجزائر :سنة 2009 2010 .

[14])علي عبدالله " موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي"،مجلة الباحث ،العدد 02 / 2003 ،الجزائر.ص ص (100،106)